

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٦٩ لسنة ٢٠٢٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٢٤ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ باعتبار مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة ، المعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية العقار الذى تشغله مدرسة دناصور الابتدائية القديمة (١) ، بالرقم التعريفى (١٧٠١٧٠٥) ، الكائن بحوض دابر الناحية رقم (٩) زمام دناصور - مركز الشهداء - محافظة المنوفية ، بمساحة مقدارها (٣١, ٢٩٤٢ م^٢) بعد الارتداد .



(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على كامل أرض ومبانى العقار المشار إليه فى المادة السابقة ، والمبين موقعه ومساحته وحدوده وأسماء ملاكه الظاهرين بالذاكرة الإيضاحية والخريطة المساحية والرسم التخطيطى والكشوف المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٧ شوال سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ٦ أبريل سنة ٢٠٢٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال ممدوح



وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى

مذكرة إيضاحية

للمعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

الموضوع :

بشأن نزاع ملكية العقار الذى تشغله مدرسة دناصور الابتدائية القديمة (١) بالرقم التعريفى (١٧٠١٧٠٥) ، بمحافظة المنوفية .

العرض :

١- طلبت مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية - بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٢٤ - باتخاذ إجراءات صفة النفع العام على العقار الذى تشغله مدرسة دناصور الابتدائية القديمة (١) بالرقم التعريفى (١٧٠١٧٠٥) ، بمحافظة المنوفية ، لصالح العملية التعليمية ؛ إذ إنها بحاجة شديدة إليه ؛ نظراً لوجود كثافة طلابية مرتفعة ، ولا يوجد بديل له ، ولا يمكن الاستغناء عنه .

٢- المدرسة مؤجرة ، ولا تُستخدم فى العملية التعليمية؛ لسوء الحالة الإنشائية، ومساحتها الإجمالية ، قبل الارتداد (١٣٠١٦٠م^٢) - طبقاً للرفع المساحى المعد من مديرية المساحة ، بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٨ - وبعد الارتداد (٣١٠٩٤٢م^٢) - طبقاً لإفادة الوحدة المحلية بدنشواى ، بتاريخ ١٦/١١/٢٠١٨ - وهى كائنة ضمن القطعة (٤٤٦) من (٨٩ أصلية) ، بحوض داير الناحية رقم (٩) - زمام دناصور - مركز الشهداء - محافظة المنوفية .

٣- صدر قرار المجلس التنفيذى لمحافظة المنوفية - بجلسته المنعقدة ، رقم (٣) ، بتاريخ ٣/١٢/٢٠١٨ - بالموافقة على إقرار صفة النفع العام على العقار الذى تشغله المدرسة المذكورة ؛ وذلك تمهيداً لاتخاذ إجراءات نزاع الملكية ، واستصدار القرار المطلوب .

٤- تم سداد التعويض المبدئى ، وإيداعه خزانة الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية وهى مديرية المساحة بالمنوفية ، بمبلغ قدره (فقط مائة ألف جنيه لا غير) ، بموجب أمر الدفع الإلكتروني رقم (١٣٥٧٠-٦٠١٩٠٣٢٤ GP) ، الصادر بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٤

٥- تبلغ مساحة العقار الذى تشغله المدرسة المذكورة ، بعد الارتداد ٣١,٩٤٢ م٢ ، وحدوده بعد الارتداد - كالتالى :

الحد البحرى : شارع ترابى عرضه (٢٠,٥٠ م) ، بعد الارتداد ، بطول منكسر ٤٢,٣٠٠ م + ١٠,١٠ م .

الحد الشرقى : شارع ترابى عرضه (٦ م) ، بعد الارتداد ، ويليه سكن ، بطول ٢٩,٦٤ م .

الحد القبلى : طريق أسفلتى ، عرضه (٨ م) «دناصور - الشهداء» ، بطول ٣٢,٥٢ م .

الحد الغربى : جار سكنى ، بطول منكسر (٤٥,٤٠ م + ٢٥,١٠ م) .
والعقار المذكور مملوك للملاك الظاهرين ، طبقا للكشف المرفق .
الرأى :

وحيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ ، المعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ ، والذى نص فى مادته الأولى على أنه :

(تعد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة) ، ونظراً للحاجة الماسة للعقار الذى تشغله المدرسة سالفه البيان ؛ إذ إنه يقع بنطاق جغرافى ذى كثافة سكانية مرتفعة ؛

لذا فقد ترون سيادتكم التفضل بالنظر فى الموافقة على استصدار القرار المرفق؛
لأسباب المبينة عالياً .

والأمر معروض على سيادتكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

محمد أحمد عبد اللطيف

$$\begin{array}{r} 1179 \\ \hline \end{array}$$

